



مكتبة الملك عبدالله بن عبدالعزيز

مخطوطة

أحكام التحقيق بأحكام التعليق

ملاحظات

ناقص آخره

هذه الرسالة الشهيرة بأحكام التحقيق في أحكام التعليق باليف العلامة محمد بن عبد الله القزويني

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي أمر عباده المؤمنين بالوفاء بالعقود وحض
على حفظ المواثيق والعهود والصلاة والسلام على سيدنا محمد
صاحب اللوا المعقود وللغرض المورود وعلى اله واصحابه ذوي المناثر
وبعد فقد نزلت مسئلة يحتاج الحال الي الاعتناء بها
ويزيد التيقظ لامرها وقد طلب النقل فيها فرأيت ان اجمع طرفا
يكون شاملا لجميع تغلفاتها العموم لفايدة والمسئلة الواقعة
ان شخصا علق على نفسه لزوجة اقدمت في سافر بها من
القاهرة المحروسة بطريق من الطرق الي غيرها من الجهات
بغير رضاها وابتدأه من ربع دينار من صداقها تكون طالقا
وحكم بموجب ذلك حاكم مالكي ثم ادعى عليها عند حاكم شافعي
بان تسافر معه الي محارطاعة بفارسكور وحكم عليه بالسفر فوق
النزاع بسبب ذلك ونسك بحكم التث في عدم وقوع الطلاق عليه
وعلى السفر بغير رضاها وتمسكت الزوجة بحكم المالكي الصادر
منه بموجب التعليق وان دفعه الصداق قبل السفر تحتل منه
لعدم وقوع الطلاق وان من موجب الحكم المالكي ابطال الجيلة
المذكورة ووقوع الطلاق ووقع الكلام في ذلك الاستفتاء وطلب
النقل وذلك واظهارها هناك لما فيه من نشر العلم واظهار
الحق القويم وذلك في واخر سنة سبع وستين وتسعمائة وتلخص
الكلام على ذلك باختصار في فصول اذ في الاطالة والخروج عن
المقصود فصوله تلامح يحتاج منه تسفر عن ذلك الوجه الميسر
مستوهبا من الله الكريم بلوغ المأهول بمنه وكرمه آمين الفصل

دعوى ١٢٩
بجانب
الصفحة

كلية من فروع الصداق من غير
طلب من الزوج حاكم
ثم انتهى في الصداق من غير
بعد الوقوع
ولعل هذا حذف
صحة الغيب والاصول
بعد وقوع

الاول في حقيقة التعليق وفي وقوع المعلق والمعلق عليه في ان واحد
 الثاني في ان التعليق من باب الالتزام والامان فيحكم فيه بالموجب الثالث
 فان المعتبر في الامان المعاني والمقام الرابع في البحث يقع باقل الوجوه
 وفي التعليق على متعدد الخامس في بطلان الجبلة في التعليق والتشديد
 في ذلك في التثنية على ما يخالف ذلك الخامس في كشف المسئلة المسئلة
 غير وفي هذا الفصل الاول في حقيقة التعليق وفي وقوع المعلق
 والمعلق عليه في ان واحد قال العلامة العراقي حقيقة التعليق في
 الطلاق بالملك لانفس الطلاق وامانه يقع مع المعلق والمعلق عليه في ان
 واحد فقد قال ابن عبد السلام ان المعلق عليه سبب المعلق وعلته
 شرعية في اجزائها العلم بجري العلة العقلية مع معلولها فقوله
 الرجل لزوجته ان دخلت الدار فانت طالق معناه ان دخول الدار علة
 في وقوع الطلاق وهذه العلة تستلزم حصول معلولها كما تستلزم
 الفاظ الطلاق معانها فكما ان القابل لزوجته انت طالق لو اراد
 ازالة حكم الطلاق بعد نطقه بلفظ الطلاق لم يكن له ذلك فكذا
 المعلق للطلاق على دخول الدار ليس له ازالة حكمه بعد نطقه بلفظ
 التعليق قال واذا ظهر هذا فاذا وقعت علة الطلاق وحيث علة
 معلولها معهما في زمان واحد لما علمت من ان وقوع العلول في زمان
 وتقدم علة ليس بالزمان كما في حركة الاصبع والحاتم انتهى وقد نتم النسخ
 رحمه الله تعالى في التوضيح ابن عبد السلام في ذلك فقال كما سيأتي بعد
 هذا لان المعلق والمعلق عليه يقعان معاً في زمان واحد الا انه في
 مختصم عول على خلاف هذا بقوله وتطلق عقبيه بعد قوله وحمله
 مالك فسله وان تعليقا وقد رد ابن عرفة كلام ابن عبد السلام هذا
 فاذا لا يرد بان هذا على مساواة العلة الشرعية للعلة العقلية في جميع
 احكام

ما قيل

احكامها وليس كذلك لان الخلف الشرعية مانع جاز في العقلية بحيث
 مطلقاً ومانع لو كان كذلك اجتمع الصدان في ان واحد في قوله ان تزوجت
 فانت طالق ويجمع كون حركة الاصبع علة لحركة الحاتم وانه قاله
 غيره بل هما معلول علة واحدة وما يوجب الداعي للتعليق مما كسب
 لا تاثير انتهى ونقل قبله كلام ابن رشد والنجاشي في مسئلة ان طلق
 فانت طالق قلت وما قاله ابن عرفة هو مقتضى الفقه
 فقد قال الشيخ ابو الحسن الصغير في قول التهذيب وان خالعه
 على مال ثم تبين انه كان قد اتيها قبلك او خلف بطلاقها
 البتة انه لا يخالفها الشيخ هو قوله ان يقول لها ان خالعتك
 فانت طالق البتة فالزومة البتة وان كان الخلع قد مر ومثلهما
 في العتق الاول ان قال لعبدك ان يعتك فانت حر فالزومة العتق
 وان كان الشرط الذي هو البيع لم يقع الا بعد ما حصل في ملك الشراي
 والبي عليه الصلاة والسلام قال لا تدر في معصية ولا فيما لا يملك
 ابن ادم والافصال عن هذا ان يقال كانه قال اذا اردت ان
 اخالعهك وارده ان ابيحك فحمل الكلام على ما لا يدره اولى من حمله
 على ما ليس له فامدة او يقال اردت العتق والبيع فقدم العتق حرمة
 وكذلك اردت الخلع والطلاق البتة على العصمة فقدمت البتة لكون
 الله تعالى وخلاف هذا في الامان بالطلاق اذا قال لزوجته
 اذامت انا واذا امت انت فانت طالق فلا شيء عليه الشيخ انما قال
 ذلك لما قال في العتق الاول ان لا تطلق مبيته ولا يوصي مبيته بطلاق
 والمخالف ايضا في هذه المسئلة اعني مسئلة من قال لزوجته ان خالعتك
 فانت طالق البتة اشرب فيما حكاه عنه ابن عبد البر في مسئلة كتاب العتق

وفي جامع الطر هذه المسئلة ومسئلة كتاب العتق معترضه لان المشروط
وهو الطلاق انما يلزم بوقوع الشرط وهو الخلع الاتري منهم فالوجه
فيم قال لامرأة انت طالق ان تزوجك او لعبد انت حر ان تشركك
ان الحرية تترك المشتري والطلاق بالتزويج لو وقوع الحرية بعد الشرا
والطلاق بعد البناء وقد تقدم وجهدك انتهى كلامه وفي هذا الخبر
كفاية الفصل الثاني في ان التعليق من باب الالتزام والايان
واند يحكم فيه بالموجب قال المحقق ابن عبد السلام في قول الرجل
لا جنبية ان تزوجتك فانت طالق ان السابق عليه عقد النكاح انما
هو التزام الوقوع لانفس الوقوع قال فلكية المحل عندنا شرط في
وقوع الطلاق لا في الالتزام قال و فرق بين التزام الوقوع وبين
الايقاع انتهى وما يدل على انه من باب اليمين الذي هو التزام موكده
ما قاله ابن شاس في الجوهر ما لو علق الطلاق على وجود تحقق
الولاية كقوله ان نتحك فانت طالق فالمشهور في المذهب التسوية
بين ترتيبه عليه تحقيقا او تعليقا فاذا انكحها وقع الطلاق عليها
لان تحقق الولاية انما يقف عليه بوقوع الطلاق ووقوعه ولما
الطلاق فهو يمين بالطلاق لا نفوذ فيه ولا وقوع الابعده تحققة
انتهى وفي التوضيح لو قال لا جنبية ان تزوجتك فانت طالق فليزوم
العقد لان ملك عصمة تعليقا لان المشهور لزوم الطلاق المعلق
وتطلق عليه ولا يقف على حكمه لان المعلق والمعلق عليه يقعان
في زمن واحد انتهى واما الحكم فيه بالموجب فهو حكم بالاث الذي يوجب
ذلك اللفظ فوجب المحكوم فيه انفقاد السببية وهي الربط والالتزام
بوقوع الطلاق عند وجود الصفة لان الشرط اذا دخل على السبب
لا يمنع انقاده وانما يوجب حكمه الي وجود المشروط وليس موجبه المحكوم

لامرأة

المراد بالثابت واللامرأة
عليه اذا الطلاق في بيع
تحت العقد على المعاني

به

به الان وقوع الطلاق كما سبق الى بعض الاوهام وما للاصوليين والفقهاء
في هذه المتزعة المعلوم الفصل الثالث في ان المعتد بالمعاني
والمقاصد قال المشداني في كتاب الايمان بالطلاق قال مالك فبين
حلف بالطلاق لا اكل هذا الرغيف كله فاكل بعضه حنت ولا ينفعه
كله بسبب يمينه بالطلاق انتهى فالغى اللفظ مع صراحة واعتبر
للمعنى المراد ومن فروج ذلك ما لو حلف ليقتضين فلانا حقه في يوم
كذا فقضاه قبله لا يحنت لان قصد ان لا يكذب ولا يمتل وقد فعل
فهو على المقاصد ولو حلف لياكلن هذا الطعام غدا فاكله اليوم حنت
وقرر بينهم بان الطعام قد يحصى به اليوم والغريم انما القصد فيه القضا
وقد نقل العلامة مهران في شرحه الكبير على مختصر العلامة خليل غدا
قوله في الطلاق وان طلقك فانت طالق قبله ثلاثا عن ابن القاسم من
تزوج امرأة بشرط ان كل امرأة يتزوجها عليها طالق ثم خطب امرأة فتزوجها
بشرط ان كل امرأة يبي له طالق البتة انه لا شيء عليه في الثانية وبيع الطلاق
على الاولي قال الطوطوشي ووجهه ان معني شرطه للاولي ان كل امرأة تزوجها
عليك يعني وانت مقيمة وهي طالق فلما كان عقدا الثانية يوجب طلاق
الاولي وكأنه لم يجعها انما القصد كراهة ان يجع معها غيرها انه تر فقد
صرح باعتبار القصد وفي البيان ايضا عن سماع ابي زيد قال سالت
ابن القاسم عن رجل قال امرأة طالق ان وطئ وزجها حراما ابدا فاخذ
جارية لامرأة فضم صدرها الى صدره ووضع يده على محاسنها وقبلها
حتى انزل الما الدافق قال قد حدثت قال ابن رشد لان معني يمينه
مجانبة الحرام فوجب ان يحنت بمباشرة وان لم يصير الى الوطئ ولو حمله
على اللفظ لم تحنته لانه لم يطأ وزجها حراما هذا ما في الايمان ولما في
الاجناس حكى البرزلي خلافا في اعتبار قصد المحبس واللفظ ومقتضى

لعل حذف خبره
وتقديم برسه
لذلك

كلامه ترجيح الاول ومنه كما صرح به البرزلي شرط الواقف عدم اخراج
 كتب الوقف من المدرسة وبني ذلك الخلاف على مراعاة قضاء
 المجلس والفظه وانظر ما حرم القرابي والوصايا والعقود من
 هذا المعنى الفصل الرابع في ان الحنث يقع باقل الوجوه
 قال المقرئ في كتابه الفقهي قاعده المشهوره من مذهب
 مالك ان البريقع بالكثر مما يحتمل اللفظ والحنث باقله قال ابن
 ابي زيد لان الله تعالى حرم المبتوتة الا بعد زوج حرانها
 لا تحل الا بالجماع والنكاح وحرم ما فتح الابا والاجماع على وقوعه بالعقد
 وما يحرم الشيء يكفي فيه البسار وما يبني عليه يطالب فيه الاقربى انز
 وفي الشرح الكبير للعلامة مهرايم عند قول العلامة خليل في مختصره
 وحنث بالبعض عكس البر ما يصدق كالحولان لا ياكل هذا الرغيف فكل
 بعضه حنث واستدل له بان قاعده الشرح ان الانتقال من الحر الى القريم
 يكفي فيه ابي سبب ومن التحريم الى الحلال بالعكس لا ترى ان العقد على
 الاجنبية مباح وان هذه الابا حنثت فذهب بمجرد عقد الاب علمه دون
 وطى والمبتوتة لانها حرمتها الاب مجموع عقد المحلل ووطى الاجنبية
 لا يرد التحريم الا بالقصد مع حصول الوكي والزوج والشاهد بن الصداق
 وزوال اباحتها يكفي فيه ادبي سبب اقوي من منه الى البر يطيب
 بسبب اقوي من ذلك وهو فعل الكل ثم قال ووجد فعل المشهور
 ايضا ان الخالف عليه عدم الفعل ككل الرغيف فحنث التخب عن كل جزء
 من اجزائه فكان كل جزء محلوفا عليه واذا فعل بعضه لم يحنث وعلم
 انه لا فرق عندنا بين جز المحلوفا عليه وجزه الشرط ففي كتاب العتق
 من المدونه واذا قال لامته ان دخلت هاتين الدارين فانت حرة
 فدخلت احدا ما عتقت وقياسه اذا قال ذلك لزوجته ان تطلق

والخروج منه الى البر يطيب
 بسبب اقوي من ذلك
 وهو فعل الكل

بدخول

بدخول احدي الدارين انتهى وقد تقدم نقل المشد الى كلام الامام فبين
 حلف لا اكل هذا القرض كله وفي ابن شير في القابل لزوجته ان وصفت
 ما في بطنك فانت طالق فوصفت واحدا وبقي في بطنها اخر بحيث
 عليه المشهور وفي البيان اذا حلف لا يشهد متجناه ولا مائة فشهد جنازة
 ابنته حنث لان الحنث يقع باذي الوجوه وقال ابن القاسم ومن
 قال لزوجته انت طالق ان صليت ركعتين فصلي ركعتا واحرم ثم
 قطع فانه يحنث وكذلك ان حلف لا يصوم فيبت الصوم حتى طلوع
 الفجر واصبح صائما ثم افطرو ومن البيان ايضا في رسم امكنى من سماه
 عيسى في كتاب الايمان بالطلاق ان لا يخرج امراته من منزلها الا برضاها
 ورضيها خيرا فرفضت المرأة ان يخرج مع زوجها وابي الاخر قال لا يخرج
 بها الا جماع منهم علي الرضي قال محمد بن رشد هذا صحيح على ما جمعوا
 عليه من ان الحنث يدخل باقل الوجوه لان خروجه بها دون ان يرضى
 احدهم لخروجه بها دون ان يرضى واحدا منهم في وجوب الحنث عليه
 الا ترى انه لو حلف لا يدخل الدار حتى ياكل الرغيف يحنث ان دخل
 الدار قبل ان يستوعب اكل الرغيف كما يحنث ان دخله قبل ان ياكل
 منه شيئا وهذا بين ولو جعل امرها بايديهم انا خرجها بغير رضاهم
 كان له ان يخرجها اذا رضيت وما في ذلك في النكاح في سائر الشروط
 مستوفي فقظ عليه هناك ومثلا ايضا مسيلة من رسم البرقع
 امدا من سماه ابن القاسم من كتاب النكاح في التي استرطت على زوجها
 ان لا يخرجها الا برضاها او رضيا اميرها قال مالك لا ادري ما رضاهما
 او رضيا اميرها ان كان الشرط رضاهما مع رضيا اميرها فليس له ان يخرجها
 حتى يرضيا معا وان كان رضاهما وحدها فله ان يخرجها اذا رضيت
 والبلد والسبب في ذلك ما قال محمد بن رشد لم يذكر في السؤال فتبين الشرط

سقط من هنا الفظة
 مع كما يظهر ما بعد